



11 ديسمبر 2015

إعلان عمومي رقم 15/18

نتائج تحقيق تمديد التدبير الوقائي المطبق على واردات الأسلاك و حديد الإسمنت

قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بفتح تحقيق تمديد التدبير الوقائي المطبق على واردات الأسلاك و حديد الإسمنت بتاريخ 29 يوليوز 2015 من أجل تحديد ما إذا كان التدبير الوقائي لازال ضروريا لإصلاح الضرر الجسيم الذي ألحق بقطاع الإنتاج الوطني للأسلاك و حديد الإسمنت أو تفاديه و وجود عناصر إثبات تفيد أن هذا القطاع يقوم بتقويمات تهدف إلى تحسين تنافسيته و ذلك طبقا للمادة 69 من القانون رقم 09-15 المتعلق بتدابير الحماية التجارية.

تنشر الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية من خلال هذا الإعلان نتائج تحقيق تمديد التدبير الوقائي. ويمكن الاضطلاع على النسخة غير السرية لتقرير التحقيق في الموقع الإلكتروني للوزارة www.maroc-trade.gov.ma في الخانة المخصصة بتدابير الحماية التجارية / إعلانات عمومية و مستجدات / التدابير الوقائية.

1. المنتج المعني

المنتجات المعنية بتحقيق تمديد التدبير الوقائي هي الأسلاك و حديد الإسمنت المنتمية إلى مجموعة المنتجات الطويلة لصناعة الحديد والصلب. تستورد هذه المنتجات تحت البنود الجمركية للنظام المنسق المغربي كالتالي: 7213.91.90.00 بالنسبة للأسلاك و 7214.20.90.00 و 7214.99.91.00 بالنسبة لحديد الإسمنت.

2. تحديد ما إذا كان التدبير الوقائي لازال ضروريا لإصلاح الضرر الجسيم الذي ألحق بقطاع الإنتاج الوطني للأسلاك و حديد الإسمنت أو تفاديه

من أجل تحديد ما إذا كان التدبير الوقائي لازال ضروريا لإصلاح الضرر الجسيم أو تفاديه طبقا للمادة 69 من القانون رقم 09-15، قامت الوزارة أولاً بدراسة ما إذا كان التدبير الوقائي لازال ضروريا لإصلاح الضرر الجسيم. ولهذا الغرض، تدارست الوزارة وثيرة تزايد واردات الأسلاك و حديد الإسمنت و المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنتاج الوطني المتمثلة في الإنتاج و القدرة الإنتاجية و معدل استعمال هذه القدرة و المبيعات و تكلفة الإنتاج و الربحية و المخزون و الإنتاجية و مستوى التشغيل.

ثانياً، قامت الوزارة بتحليل ما إذا كان التدبير الوقائي لازال ضروريا لتفادي وقوع ضرر جسيم. ولتحقيق هذا الغرض، انصبت الدراسة على السلوك المتوقع والوشيك للواردات وأثاره على قطاع الإنتاج الوطني بعد انتهاء العمل بالتدبير الوقائي.

وبالتالي، خلصت الوزارة إلى ما يلي:

- على الرغم من الانخفاض الملحوظ لواردات الأسلاك و حديد الإسمنت خلال العام 2014 والنصف الأول من عام 2015، لا يزال مستواها مرتفعاً بالمقارنة مع المستوى العادي لسنة 2011؛
- و عرفت وضعية قطاع الإنتاج الوطني للأسلاك و حديد الإسمنت تحسناً طفيفاً و التي لا تزال هشة جداً على الرغم من ذلك؛
- و خطر تزايد الواردات حقيقي و وشيك و ذلك لتوفر قدرة إنتاجية مهمة غير مستعملة خاصة لدى المنتجين الأوروبيين و الصينيين.



3. برنامج التقويم المقدم من طرف قطاع الإنتاج الوطني

وفقا لمقتضيات المادة 69 من القانون 09-15، يتطلب تمديد التدبير الوقائي وجود دلائل على أن قطاع الإنتاج الوطني للأسلاك وحديد التسليح يقوم بتقويمات لتحسين تنافسيته.

تقدم قطاع الإنتاج الوطني بعناصر إثبات تبين أنه قام بتطبيق برنامج تقويم يهدف إلى الرفع من تنافسية هذا القطاع. مع ذلك، لا تزال تدابير تقويمية أخرى قيد الإنجاز تتطلب الإبقاء على التدبير الوقائي لمدة إضافية.

4. شكل التدبير الوقائي المقترح

يرتكز التدبير الوقائي المقترح على إبقاء الرسم الإضافي الخاص 0.55 درهم/الكيلوغرام المطبق خارج الحصص السنوية 121 000 طن بالنسبة لواردات الأسلاك و 72 600 طن بالنسبة لواردات حديد الإسمنت.

و وفقا لمقتضيات المادة 76 من القانون 09-15، لا يطبق هذا التدبير الوقائي على واردات الأسلاك و حديد الإسمنت ذات المنشأ البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التالية:

جنوب أفريقيا، ألبانيا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أرمينيا، مملكة البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، البنين، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، الرأس الأخضر، الشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، جمهورية كوريا، كوستاريكا، الكوديفوار، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، السلفادور، الإمارات العربية المتحدة، الإكوادور، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فيجي، الغابون، غامبيا، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، وغيانا، هايتي، هندوراس، هونغ كونغ الصين، جزر سليمان، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، ليسوتو، مكاو الصين، مدغشقر، ماليزيا، الملاوي، جزر المالديف، مالي، موريشيوس، موريتانيا، المكسيك، جمهورية مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، الموزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، عمان، باكستان، البنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجمهورية الدومنيكية، جمهورية قبرغيزستان، رواندا، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سريلانكا، سورينام، سوازيلند، طاجيكستان، الصين تايبيه، تنزانيا، تشاد، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الأوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، اليمن، زامبيا وزيمبابوي.

5. مدة تمديد التدبير الوقائي و الجدول الزمني الخاص بتحريره

سيتم تمديد التدبير الوقائي لمدة ثلاث (3) سنوات. ووفقا لمقتضيات المادة 56 للقانون 09-15، ستستمر زيادة الحصص بنسبة 10% سنويا.

الكميات السنوية لحصص الأسلاك وحديد الإسمنت الغير الخاضعة للتدبير الوقائي الإضافي

(بالطن)

ابتداء من تاريخ دخول هذا القرار حيز التنفيذ إلى 31 دجنبر 2016	من فاتح يناير 2017 إلى 31 دجنبر 2017	من فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2018	
121 000	133 100	146 410	الأسلاك
72 600	79 860	87 846	حديد الإسمنت



6. الأسباب المعللة لتمديد التدبير الوقائي

وفي نهاية تحقيق تمديد التدبير الوقائي، تبين:

- أن التدبير الوقائي لازال ضروريا لإصلاح الضرر الجسيم أو تفاديه؛
 - ووجود عناصر إثبات تفيد أن قطاع الإنتاج الوطني للأسلاك وحديد التسليح يقوم بتقويمات تهدف إلى تحسين تنافسيته.
- و بالتالي، تخلص الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية أنه تم استيفاء شروط تمديد التدبير الوقائي على واردات الأسلاك و حديد الإسمنت.

